

التنافس الدولي في أفريقيا الأهداف... والوسائل

لحسن الحسناوي^(*)

باحث في العلاقات الدولية من المغرب.

إن القارة الأفريقية كانت أكثر مناطق العالم تهميشاً واستبعاداً على طول مراحل العولة المختلفة، ومنذ نهاية الحرب الباردة وتدشين ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد»، عانت الدول الأفريقية مزيداً من التهميش، وهو ما يتضح بجلاء من خلال النمو الاقتصادي المتدني للقطاعات الإنتاجية، وزيادة عبء الديون الخارجية، وتدهور الظروف الاجتماعية والسياسية، حتى سارت توجد في أفريقيا وحدها أغلب الدول التي وصفها الأمم المتحدة بأنها الأقل نمواً في العالم.

لكن بعد طول إهمال، بدأت القوى المختلفة في العالم تبدي اهتمامها بالقارة الأفريقية، إذ إنّه منذ النصف الأخير من عقد تسعينيات القرن الماضي، أصبحت القارة تحتل موقعا مهما في الاستراتيجيات التي رسمتها القوى الكبرى بغية التحكم في عالم المستقبل، نتيجة ما تملكه القارة السمراء من خيارات طبيعية ومواد أولية، ولا سيما النفط الذي أصبح العنصر الحيوي المحرك للاقتصاد العالمي. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال الوقوف على أبعاد ومظاهر التنافس الدولي في أفريقيا، وذلك بتحليل أهداف ومصالح هذه القوى في القارة. كما سنبرز أهم الأدوات التي تعتمد عليها هذه القوى لتحقيق أهدافها داخل القارة، وهو ما ستحاول الدراسة إلقاء الضوء عليه بشيء من التفصيل من خلال الإجابة عن التساؤلين التاليين.

– أين تقع أفريقيا على خريطة استراتيجيات الدول الكبرى؟

– وما هي الأدوات والوسائل التي تعتمد عليها القوى المتنافسة داخل القارة الأفريقية لتحقيق أهدافها؟

وللإجابة عن هذين التساؤلين ستنتقل الدراسة من فرضية أساسية، وهي أن الاهتمام الدولي بالقارة الأفريقية، جاء نتيجة الأهمية الاستراتيجية التي أصبحت تمتلكها القارة

الأفريقية مع بداية الألفية الثالثة، وذلك لما تمتلكه من ثروات طبيعية مهمة، كالنفط والغاز الطبيعي وبعض المعادن النفيسة^(١).

أولاً: العلاقات الأمريكية - الأفريقية من الإدراك السياسي إلى الإدراك الاقتصادي والعسكري

في فترة الحرب الباردة لم تكن الدبلوماسية الأمريكية جادة في التدخل في الشؤون والقضايا الأفريقية بشكل مباشر، وكانت تركز في سياستها تجاه أفريقيا على تحقيق أربعة أهداف رئيسية، هي: احتواء المد الشيوعي، وحماية خطوط التجارة البحرية، والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، ودعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية، وإن كان هذا المعطى الأخير يبقى نسبياً يرتبط بالمصالح الأمريكية. ولتحقيق هذه الأهداف، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتمد على النفوذ الأوروبي داخل القارة الأفريقية^(٢).

إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة، المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي وتزايد المنافسة على القارة الأفريقية، أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها^(٣)، ولا يخفى أن عملية التقويم والتمحيص هاته دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات، لعل من أبرزها:

– ازدياد المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية - الأفريقية في عصر العولمة، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، تدفع دوماً إلى تأكيد أهمية أفريقيا في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

– تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعينة في أفريقيا مثل الجنوب الأفريقي، ومنطقة البحيرات العظمى، وشرق أفريقيا، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، نظراً إلى ما تتوفر عليه من موارد طبيعية، خاصة النفط^(٤).

(١) القارة الأفريقية تتوفر على حوالي ١٠ بالمئة من احتياطي النفط العالمي، و٨ بالمئة من احتياطي الغاز الطبيعي العالمية، بالإضافة إلى أنها تنتج ٨٠ بالمئة من بلاتين العالم، وأكثر من ٤٠ بالمئة من ألماس العالم، و٢٠ بالمئة من الذهب والكوبالت. هذه التقديرات، مأخوذة من: علي حسين باكير، «التنافس الدولي في أفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية»، مركز الجزيرة للدراسات (٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩)، < <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2117487C-844C-497F-94AC-80C323BE72BB.htm> >.

(٢) سالم محمد الزبيدي، الاتحاد الأفريقي في ظل النظام الدولي الجديد (طرابلس الغرب: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، ٢٠٠٦)، ص ٧٢.

(٣) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، تحرير السيد فليفل (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٢)، ص ٣٣٧.

(٤) حمدي عبد الرحمن، «السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة»، السياسة الدولية، العدد ١٤٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠١)، ص ١٩٣.

لهذا، فالسياسة الأمريكية في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة، تروم تحقيق مجموعة من المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، إلا أن الأهداف الاقتصادية تأتي في طليعة هذه الأهداف، خصوصاً بعد تزايد الاكتشافات النفطية فيها، كما تهدف إلى فتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية في مناطق مختلفة من العالم، من أبرزها القارة الأفريقية التي تضم أكثر من ٨٥٠ مليون نسمة^(٥)، بالإضافة إلى وجود فرص هائلة للاستثمار في مجال البنية التحتية.

لذلك، فالسياسة الاقتصادية الأمريكية تجاه الأسواق الأفريقية، أصبحت تتجسد في ما قاله وزير التجارة الأمريكي أثناء زيارته لبعض الدول الأفريقية قبيل زيارة الرئيس الأمريكي لأفريقيا في منتصف عام ١٩٩٨، إذ قال: «... إن أفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين، وفيها إمكانيات كبيرة وواعدة، ولقد سبق أن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكيون الأسواق الأفريقية لزمان طويل لتكون منطقة نفوذ لمنافسيننا الأوروبيين»^(٦). وهو ما أكدته مادلين أولبرايت، حيث أعلنت في إحدى زياراتها لبعض دول القارة الأفريقية، أن التحالفات الاقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وأن التجمعات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية بالنسبة إلى القرن القادم^(٧).

ويمكن تلمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام ١٩٩٧ بعنوان «تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا»، حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية. وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا^(٨). واستناداً إلى ذلك، عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال^(٩):

١ - تشجيع الدول الأفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة تخلق في النهاية فرصاً أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.

٢ - العمل بقانون النمو والفرص في أفريقيا الذي وافق عليه الكونغرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول أفريقيا.

(٥) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٧)، ص ٧٨.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) مغاوري شلبي، «الصراع الرمادي على القارة السوداء»، إسلام أون لاين (٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، < http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177156230946&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout >.

(٨) جوزيف رامز أمين، «قراءة في جولة بوش الأفريقية»، آفاق أفريقية، العدد ١٥ (خريف ٢٠٠٣)، ص ٧٧.

(٩) حسن سيد سليمان، العولمة وآثارها على أفريقيا، قضايا استراتيجية؛ ٩ (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، [د.ت.])، ص ٣٠.

٣ - دعم سياسة المساعدات الأمريكية تجاه أفريقيا، إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات، لا يعني إلغاء المساعدات الأمريكية المقدمة للقارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

٤ - العمل على منع النزاعات وإنهاء حروب التطهير العرقي، لتحقيق الاستقرار والأمن، وفقاً لمنظور المصلحة القومية الأمريكية^(١٠).

إن الكونغرس الأمريكي عمل على دعم خطوات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه أفريقيا، وذلك بموافقته على قانون التجارة المسمى «قانون النمو والفرص في أفريقيا» في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠ المشار إليه آنفاً، والذي طالب بوش بتمديد العمل به إلى غاية ٢٠١٥^(١١). وهذا القانون، بحسب التصور الأمريكي، يعتمد مبدأ «الشراكة» بدلاً من المساعدات، وغايته تخفيف الحواجز الجمركية عن صادرات ٤٨ دولة أفريقية، وفتح أسواق القارة، في المقابل، للاستثمارات الأمريكية، حيث تشكل أفريقيا سوقاً قوامها ٨٥٠ مليون مستهلك لا يصلهم سوى ٧ بالمئة من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتعدى حصة أفريقيا من استيرادها ١ بالمئة^(١٢).

وقد تضايفت المساعدات الأمريكية، خاصة في عهد بيل كلينتون، حيث بلغت المساعدات الإنسانية ٦٠٠ مليون دولار، والمساعدات الاقتصادية ١٤٠٠ مليون دولار. وقد تغيرت طبيعة المساعدات الأمريكية لأفريقيا، فبعد أن كانت في السابق لتمويل النشاطات المناهضة للشيوعية، أصبحت في الوقت الحاضر تتمثل في إزالة الحواجز الجمركية من جانب الدول الأفريقية، وتقليص تدخل الدول الأفريقية في الاقتصاد، وما يرافقه من إصلاحات إدارية واقتصادية^(١٣).

إن تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية، مرده إلى كون هذه الأخيرة مصدراً رئيسياً للموارد الطبيعية^(١٤)، فأفريقيا أصبحت تحتل موقعاً مهماً في خريطة إنتاج النفط العالمي، حيث بلغ إنتاجها، بحسب اللجنة الأفريقية للطاقة، ١١ بالمئة من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٥، كما إن احتياطي القارة من النفط الخام، بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يبلغ ٨ بالمئة من الاحتياطي العالمي الخام. ويتمركز احتياطي النفط في

(١٠) حمدي عبد الرحمان، «أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا»، إسلام أون لاين (٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-1/qpolitic4.asp>.

(١١) حسن مصدق، «أبعاد الصراع الفرنسي الأمريكي حول المغرب والشرق الأوسط وأفريقيا»، دفاتر وجهة نظر؛ ٨ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٥)، ص ٩٢.

(١٢) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ص ٣٣٣-٣٣٤.

(١٣) عبد الرحمن، «أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا».

(١٤) محمد جده، «متغيرات الحركة الداخلية والرهانات الدولية على منظمة الاتحاد الأفريقي»، دراسات دولية، العدد ١٠٢ (٢٠٠٧)، ص ٩٦.

أفريقيا بشكل أساسي في منطقتي غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى، بالإضافة إلى شمال أفريقيا^(١٥).

هذا التمرکز فرض خريطة من المنافسة الدولية على احتياطات القارة، خصوصاً بين الولايات المتحدة والصين، ومما جعل هذه المنافسة تتزايد هو امتلاك النفط الأفريقي لمميزات تجعله محط أنظار القوى الكبرى، باعتباره الأفضل من ناحية الجودة والنوعية، فنوعية النفط الأفريقي تتميز بالخفة وقلة الحموضة^(١٦).

كما يتميز النفط الأفريقي أيضاً بكونه الأقرب إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية من نفط الخليج العربي، خاصة نفط غرب أفريقيا، فضلاً على كون عدد من الدول الأفريقية المنتجة للنفط توجد خارج الأوبك، كما إن هذه الدول تعاني أزمات داخلية تتمحور حول الصراع على السلطة، تسهل اختراقها من قبل المستهلكين الرئيسيين للنفط في العالم، وهو ما يستشف من قول مادلين أولبرايت «يوجد في السودان ونيجيريا الكثير مما يقاتل عليه بما في ذلك النفط»^(١٧).

وفي ظل هذه المميزات، زاد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط الأفريقي، فهي تستورد ١٥ بالمئة من حاجاتها النفطية من أفريقيا، ويمكن أن تصل إلى ٢٥ بالمئة بحلول عام ٢٠١٥^(١٨)، فاحتياجات الولايات المتحدة من النفط ستزداد خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، إذ سيحتتم عليها استيراد ٦٠ بالمئة من احتياجاتها النفطية عام ٢٠٢٠، كما أن واشنطن أصبحت تعمل على تنويع مصادر تزويدها بالطاقة، فوارداتها النفطية تأتي من خمسة مصادر رئيسية، هي: كندا والسعودية والمكسيك وفنزويلا ونيجيريا^(١٩).

من خلال كل ما سبق، فالولايات المتحدة تسعى عبر السيطرة على النفط الأفريقي إلى إحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية، مما يسهل عليها التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة^(٢٠)، خصوصاً الاتحاد الأوروبي والصين.

(١٥) خالد حنفي علي، «النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي»، السياسة الدولية، العدد ١٦٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ص ٨٦.

(١٦) خيرى عبد الرزاق جاسم، «قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ٩٩.

(١٧) مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار تأملات في السلطة، والدين، والشؤون الدولية، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون، ٢٠٠٧)، ص ٢١٥.

(١٨) حمدي عبد الرحمان حسن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧)، ص ٩٩. و Anthony Lake and Christine Todd Whitman، «More Than Humanitarianism: A Strategic U. S. Approach Toward Africa»، Council on Foreign Relation, Independent Task Force Report; no. 56 (December 2006), p. 9.

(١٩) جاسم، «قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية»، ص ٩٩.
(٢٠) البشير محمد أحمد، «الصراع على الموارد: أبعاده العالمية والإقليمية والمحلية»، دراسات أفريقية، العدد ٣٤ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ١٦ - ١٧.

أما في ما يخص التجارة بين الطرفين، فقد ارتفع إجمالي التبادل التجاري الكلي بين الولايات المتحدة والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٢٨ بالمائة عام ٢٠٠٨، عمّا كان عليه في العام الذي سبقه، إذ ارتفع حجم الصادرات والواردات على حدّ سواء، طبقاً لما جاء في تقرير أصدرته دائرة التجارة الدولية في وزارة التجارة الأمريكية حول التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية. فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات الأمريكية في عام ٢٠٠٨، ١٨,٦ مليار دولار مقارنة بمبلغ ١٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، كما بلغ في عام ٢٠٠٨ إجمالي الواردات ٨٦,١ مليار دولار مقارنة بـ ٦٧,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، بحسب ما جاء في تقرير دائرة التجارة الدولية الأمريكية. كما أكد التقرير أن أكبر خمس وجهات أفريقية للمنتجات الأمريكية هي: جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وأنغولا، وبنين، وغانا. وأضاف أن الواردات الأمريكية من البلدان المنتجة للنفط تأتي من نيجيريا، وأنغولا، وجمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية، والتشاد، والغابون^(٢١).

ولتأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الأفريقية، تحرّكت الولايات المتحدة تجاه النفط الأفريقي عبر ثلاثة محاور:

الأوّل تجاري من خلال دعم التبادل التجاري بين الطرفين، كما تمت مناقشته سابقاً.

والثاني سياسي يتمثل في رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان منذ عهد كلينتون الذي رفع شعار الديمقراطية في سياسته تجاه أفريقيا. إلا أن ما يلاحظ في هذا الصدد أن الولايات المتحدة تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى في سياستها الأفريقية، وهو ما يعكسه اهتمامها بنظم ليست هي بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، بل إنّها في سعيها إلى تحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخبات جديدة في أفريقيا موالية للغرب عموماً، والولايات المتحدة بشكل خاص^(٢٢).

وفي ما يخص المحور الثالث، يتمثل في تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في أفريقيا من خلال أسلوبين: **الأوّل ثنائي، والثاني متعدد الأطراف.** فعلى المستوى الثنائي عملت الولايات المتحدة على تكثيف وجودها العسكري في مختلف مناطق القارة، ففي منطقة القرن الأفريقي عقدت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات ثنائية مع كلٍّ من إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٢، وهي اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه البلدان لضمان أمن البحر الأحمر ومواجهة ما تسميه بالتنظيمات الإرهابية. وجدير بالذكر أن جيبوتي تحتضن القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة والرئيسيّة في القرن الأفريقي، كما تتوفر القوات الأمريكية على موقع في أوغندا يتيح فرصة مراقبة جنوب

(٢١) ميرل ديفيد كيليرهايس، «الولايات المتحدة تسعى جاهدة لتوسيع النمو الاقتصادي في أفريقيا»،

٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، < http://www.america.gov/st/econ-arabic/2009/June/20090626165841_ssissirdile0.7488214.htm > .

(٢٢) أمين، «قراءة في جولة بوش الأفريقية»، ص ٧٩.

السودان، حيث توجد آبار النفط^(٢٣)، بالإضافة إلى حصولها على تسهيلات في مناطق مختلفة من القارة (كينيا^(٢٤)، إريتريا، ليبيريا).

أما في الساحل والصحراء، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تكثف من تعاونها العسكري مع كل من موريتانيا والتشاد ومالي والنيجر، وذلك تحت ذريعة مكافحة الإرهاب^(٢٥).

وفي ما يخص المستوى الثاني الذي يهتم التعاون المتعدد الأطراف، فيمكن الإشارة إلى البرنامج الذي سبق وأطلقه بيل كلينتون واستمر في عهد بوش، وهو برنامج «فرقة المساعدة في عمليات التدريب الأفريقية»: (The African Contingency Operations Training and Assistance Program (ACOTA))^(٢٦) الذي يهدف إلى إشراك جنود أفارقة في قوات حفظ السلام. ومن التدريبات التي يرفعها البرنامج عمليات تتصل بمراقبة البعثات والتدريبات اللوجستية وحماية اللاجئين ومكافحة الإرهاب.

لكن يبقى أهم تحول تشهده العلاقات العسكرية الأمريكية بالقارة الأفريقية^(*)، هو إعلان الرئيس جورج بوش عن إنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة للقارة الأفريقية في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ والمسماة اختصاراً بـ «أفريكوم» (United States African Command (AFRICOM))^(٢٧)، وذلك من أجل حماية مصادر الطاقة في أفريقيا التي تعتبرها الولايات المتحدة مصلحة قومية استراتيجية^(٢٨)، لكن لم تستقر بعد في أية دولة أفريقية، فقيادته هذه القاعدة أنشئت في شتوتغارت الألمانية حالياً.

ثانياً: تطور العلاقات الأوروبية - الأفريقية نحو «الشراكة الاستراتيجية»

يرجع الارتباط الأوروبي بالقارة الأفريقية إلى عهود طويلة، فقد تمكنت القوى

(٢٣) حمدي عبد الرحمان حسن، «ثنائية النفط والإرهاب: أفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية»، **الأهرام الاستراتيجي**، العدد ١٤٠ (٢٠٠٦)، ص ٨٦.

(٢٤) عمر حمودة، «النفط في السياسة الخارجية الأمريكية»، **السياسة الدولية**، العدد ١٦٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ص ٥٣.

(٢٥) جاسم، «قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية»، ص ٩٢.

(٢٦) Stimson (27 Jun 2009), «U. S. Support to African Capacity for Peace Operations: The Acota Program», < http://www.stimson.org/fopo/pdf/ACOTA_BriefFinal_Feb05.pdf >.

(*) كانت أفريقيا مقسمة إلى ثلاث قيادات مركزية وهي: «قيادة أوروبا» التي يخضع لها شمال أفريقيا، و«قيادة الباسيفيكي» التي تخضع لها منطقة القرن الأفريقي، وأخيراً «القيادة الوسطى المركزية» التي تخضع لها باقي مناطق أفريقيا. وجدير بالذكر أن «قيادة أفريقيا الجديدة» لا تشمل مصر.

(٢٧) محمود خلف، «الاستراتيجية الأمريكية لقيادة أفريقيا العسكرية»، **السياسة الدولية**، العدد ١٦٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، ص ١٩٠، وأحمد إبراهيم محمود، «أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية تجاه أفريقيا»، **آفاق أفريقية**، العدد ٢٧ (٢٠٠٨).

(٢٨) Soudan François, «Etats-Unis/Afrique, AFRICOM au secours les américains débarquent», *Jeune Afrique*, no. 2438 (2007), p. 23.

الأوروبية من احتلال القارة وتقسيمها بعد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤/١٨٨٥^(٢٩). وقد استطاعت القوى الأوروبية أن تحافظ على مصالحها في القارة حتى في ظل نظام القطبية الثنائية الذي تراجعت فيه أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا، فالولايات المتحدة راعت مصالح حلفائها الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية في القارة.

وفي ظل النظام العالمي الجديد، نشأت بيئة جديدة أثرت في الطرفين الأوروبي والأفريقي، ومن تمّ في شكل ومضمون العلاقات في ما بينهما. فقد وجدت الدول الأوروبية، فرنسا وبريطانيا على الخصوص، التي طالما احتفظت بمكانتها المتميزة في القارة الأفريقية، أنها أصبحت في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة، أهمها الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الجديدة، مثل الصين واليابان... الخ.

أمام كل هذا، عملت القوى الأوروبية على تدعيم علاقاتها بالقارة الأفريقية على عدة مستويات وفي عدة أبعاد، فالعلاقات بين أوروبا الغربية أساساً وأفريقيا تتميز بتشعب أطرها وشبكاتها، وتعدد وتعقد موضوعاتها وميادينها، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، الأمر الذي يعكس كثافة وتنوع المصالح المتبادلة بين الطرفين.

فهذه العلاقات تتشكل وفقاً لأكثر من شبكة أو إطار، فهناك شبكة العلاقات الخاصة أو المتميزة التي تربط بين دول المتروبول والدول الأفريقية التي كانت تمثل مستعمراتها السابقة، كمؤتمر رابطة الكومنولث ومؤتمر القمة الفرنسية - الأفريقية^(٣٠). وإلى جانب العلاقات الخاصة التي تربط بعض الدول الأوروبية مع مستعمراتها السابقة، توجد هناك بعض الأطر الأخرى للعلاقات الجماعية المتعددة الأطراف بين الدول الأوروبية والدول الأفريقية، ومن أهمها:

— **اتفاقية لومي:** يمثل إطار اتفاقية لومي، عاصمة توغو، أحد أهم قنوات العلاقات المتعددة الأطراف التي تربط بين الاتحاد الأوروبي في كيانه الاندماجي المتطور ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المعروف باسم ACP. واتفاقية لومي تعتبر الجيل الثالث من الروابط الجماعية الأوروبية - الأفريقية بعد الجيل الأول المعروف بسياسات الارتباط، إذ سمحت معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية بتوقيع بعض البلدان من ACP

(٢٩) للتوسع في هذا الموضوع، انظر: هنري ويسلنغ، تقسيم أفريقيا، ١٨٨٠ - ١٩١٤: أحداث مؤتمر برلين وتوابعه السياسية، ترجمة ريما إسماعيل، دراسات أفريقية، ٥ (طرابلس الغرب: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠١).

(٣٠) للتوسع في خصوصية العلاقات الفرنسية الأفريقية، انظر: خالد عبد العظيم، «القمة الفرنسية الأفريقية وتفعيل الدور المصري في أفريقيا»، السياسة الدولية، العدد ١٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)؛ جوزيف رامز أمين، «القمة الفرنسية الأفريقية الـ ٢٢: الدلالات والنتائج»، آفاق أفريقية، العدد ١٣ (ربيع ٢٠٠٣)، وعبد الحميد الصنهاجي، «التعاون الفرنسي - الأفريقي: بين حيثيات التنظير وإكراهات التطبيق، ١٩٦٠ - ١٩٩٠»، السياسة الدولية، العدد ١٥٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤).

على المعاهدة المذكورة، أما الجيل الثاني فيتمثل في اتفاقيتي ياوندي الأولى والثانية ما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٣^(٢١).

وبوجه عام، فإن اتفاقية لومي تعتبر إطاراً استفادت منه الدول الأفريقية، سواء في النظام التجاري المعمول به أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية، وقد مثلت هذه المساعدات نسبة تصل إلى ما بين ١٠ - ١٥ بالمئة من إجمالي المعونات المالية المتدفقة على أفريقيا السوداء في ظل لومي الثانية^(٢٢).

وفي اتفاقية لومي المخصصة أصلاً بالتنمية اتجهت الدول الأوروبية إلى استخدامها كأداة لتطبيق المشروطيات الاقتصادية للتقويم الهيكلي في بلدان الـ ACP وأخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، واستعملت كذلك كأداة للمشروطية السياسية في ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، وتطبيق الديمقراطية وحكم القانون، بحسب الرؤية الغربية^(٢٣).

وفي ظل بيئة عالمية جديدة، يحكمها نفوذ القطب الأمريكي وإصراره على الهيمنة في ظل العولة بجوانبها ومظاهرها المختلفة، التي تحكمها قواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) وسياسات المؤسسات المالية الدولية: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بدأت المفاوضات بين الدول الأوروبية والدول الأفريقية جنوب الصحراء بشأن نمط جديد للعلاقات يعمّض اتفاقية لومي، وبالفعل تمّ التوقيع على اتفاقية كوتوني في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠^(٢٤).

وقد تمّ التركيز في هذه الاتفاقية على محاربة الفقر، وعلى الإطار الجديد للتجارة. وفي هذا السياق، وافق الجانبان على التفاوض من جديد حول نوع من الترتيبات التجارية التي تنسجم مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وذلك بإزالة الحواجز التجارية بينهم وتعزيز التفاوض في ما يتعلق بالأنشطة التجارية، وعقد اتفاقيات شراكة اقتصادية بين الطرفين ابتداء من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى ما سبق تمّ التركيز على ترشيد الأدوات التمويلية، ودعم برامج التكيف الهيكلي والتنمية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد^(٢٥).

ـ **الشراكة الأوروبية متوسطة:** تمثل دول شمال أفريقيا منطقة ذات أهمية كبرى لموقعها الاستراتيجي من جهة، ولسوقها الواسعة من جهة أخرى، بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. غير أن هذه الأهمية تزايدت بشكل كبير في إطار الاستجابة الأوروبية للتحويلات

(٢١) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ص ٣٠٨.

(٢٢) محمد أبو العينين، «العلاقات الأوروبية - الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة»، السياسة الدولية، العدد ١٤٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، ص ١٤.

(٢٣) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ص ٣٠٨.

(٢٤) راوية توفيق، «التنافس الدولي في القارة الأفريقية»، البيان (٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠)، <http://albayan-magazine.com/files/africa/8.htm 26/03/2009>.

(٢٥) محمود أبو العينين، «الاتحاد الأوروبي وأفريقيا: نموذج للعلاقات بين الأقاليم غير المتكافئة في عصر العولة»، في: أفريقيا والعولة (القاهرة: الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، ٢٠٠٤)، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

الدولية لما بعد نهاية الحرب الباردة، التي أفرزت مجموعة من التحديات على الدول الأوروبية في المنطقة الجنوبية للمتوسط.

وأهم تلك التحديات تتمثل في المخاطر والتهديدات القادمة من الجنوب، خاصة التزايد السكاني لدول جنوب المتوسط، وما سيتولد عنه من ضغوط الهجرة المتوجهة نحو أوروبا، بالإضافة إلى التهديدات العسكرية، وكذلك ظاهرة التطرف وتزايد العداء للغرب.

إن هذه التهديدات تفسر المنظور الاستراتيجي الأوروبي الذي اتجه مع بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى تعميق روابطه مع دول شمال أفريقيا، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، إدراكاً منه أن الأمن الأوروبي أصبح يمتد إلى دوائر خارج نطاق القارة الأوروبية^(٣٦).

فعلى المستوى الثنائي، فقد تمّ التوقيع على اتفاقية التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي في ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٥، وبين المغرب والاتحاد الأوروبي في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ وقد دخلت حيز التنفيذ في ١ آذار/مارس ٢٠٠٠.

أما على المستوى المتعدد الأطراف، فإن انعقاد مؤتمر برشلونة سنة ١٩٩٥ جاء تعبيراً عن وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الجنوبية للمتوسط، بما فيها دول شمال أفريقيا. يقوم هذا الأساس على مفهوم الشراكة، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، كما يعبر المؤتمر عن طموح الاتحاد الأوروبي لما بعد انتهاء الحرب الباردة.

ولقد حدد بيان المؤتمر أسس التعاون والشراكة في المستويات التالية:

- الشراكة السياسية والأمنية (إقامة منطقة شراكة من السلام والاستقرار).
- الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي (إقامة منطقة مزدهرة اقتصادياً).
- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية^(٣٧).

إلا أن تقييم عملية برشلونة أدى إلى توجيه انتقاد رئيسي إلى هذه الشراكة، تمثل في أن هذه الشراكة لم تحقق الهدف الرئيسي منها الذي يتمثل في إيجاد منطقة للرخاء والاستقرار والأمن في البحر المتوسط، مما حدا بالاتحاد الأوروبي إلى بلورة رؤية جديدة تخدم مصالحه في هذه المنطقة، تتمثل في سياسة الجوار الأوروبي، وكذلك مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

ويظهر من تحليل تطورات عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية وسياسة الجوار الأوروبي، أن اهتمام الاتحاد الأوروبي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتعاون المتوسطي، ينبع في المقام الأول من اهتمامه بالأمن السياسي؛ بمعنى أن الاتحاد الأوروبي يوظف العلاقات

(٣٦) أبو العينين، «العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة»، ص ٢٠.

(٣٧) شريط عابد، «الاندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي»، السياسة الدولية،

العدد ١٥٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٣)، ص ٢٨٧.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتحقيق هدف الأمن والاستقرار في دول الجوار، ومن ثمّ انعكاس هذا الاستقرار على أوروبا الموسعة.

ـ الشراكة الاستراتيجية الأفريقية ـ الأوروبية

فإلى جانب المحدّدات الأساسية التي تتحكّم في العلاقات الأوروبية ـ الأفريقية، والمتمثلة أساساً في المحدّد التاريخي، والمحدد الجغرافي، والمحدد الثقافي، الذي يربط بين الطرفين نتيجة استمرار التبعية الثقافية للدول الأفريقية لبعض الدول الأوروبية كفرنسا من خلال رابطة الفرنكوفونية^(٣٨)، يبقى أهمّ محدد لتطور العلاقات الأوروبية ـ الأفريقية إلى مستوى «الشراكة الاستراتيجية» هو التحديات الجديدة التي فرضها النظام العالمي الجديد مع بداية الألفية الثالثة، وذلك بإفراز بيئة جديدة يطغى عليها التنافس الاقتصادي الدولي، المتجلى أساساً في التنافس على فتح الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية وضمان مصادر الطاقة.

واستجابة لهذه التحديات التي فرضها «النظام العالمي الجديد» على المستوى الدولي، خصوصاً في أفريقيا، إذ ازداد التنافس حول ثرواتها بشكل كبير مع بداية الألفية الثالثة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الآسيوية، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى بلورة إطار جديد ينظم علاقاته مع الدول الأفريقية، يُضاف إلى سلسلة الإطارات المنظمة لهذه العلاقات^(٣٩).

ضمن هذا الإطار عُقدت قمتان بين الدول الأوروبية والأفريقية: الأولى في القاهرة سنة ٢٠٠٠، والثانية في لشبونة عاصمة البرتغال سنة ٢٠٠٧. وقد صدر عن القمة الأولى إعلان القاهرة الذي تضمن صياغة مستفيضة لمختلف الموضوعات والقضايا الخاصة بالتعاون بين الطرفين، التي ترمي إلى إضفاء بعد استراتيجي على الشراكة الجديدة بين أفريقيا وأوروبا.

فخلال قمة القاهرة ركّزت الدول الأفريقية على مصالحها الاقتصادية التي تركزت في مجموعة من المطالب: **المطلب الأول** الإعفاء من الديون الخارجية ومواصلة الحصول على المساعدات الإنمائية الرسمية من الجانب الأوروبي من أجل تخفيف أعباء الديون وتوفير الموارد الإضافية لاستراتيجية الحدّ من الفقر، **والمطلب الثاني** تعزيز وسائل الوصول إلى الأسواق الأوروبية لجميع منتجاتها الرئيسيّة على أساس الإعفاء من الضرائب والحصص، يُضاف إلى ذلك **المطلب الثالث** الذي يتمثل في التغلب على تحديات العولة وتحقيق التنمية المستدامة بتعزيز القدرات التكنولوجية والتعليمية. أما **المطلب الرابع** فهو طلب تشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة في أفريقيا؛ وذلك بتوفير الرساميل لإنعاش وتطوير البنيات التحتية الضرورية لأيّ إقلاع اقتصادي^(٤٠).

(٣٨) أبو العينين، المصدر نفسه، ص ٢٢ - ٢٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٤٠) أحمد طه محمد، «الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا وأفريقيا»، *السياسة الدولية*، العدد ١٤١ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ١٦٨.

وإذا كانت هذه مطالب أفريقيا من الشراكة الأوروبية – الأفريقية، فإن مصالح الأوروبيين في هذه الشراكة متعددة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاستراتيجي، فعلى المستوى الاقتصادي تتمثل المصالح الأوروبية في ضمان تدفق الموارد الخام من الدول الأفريقية، خصوصاً النفط. فأوروبا تعتبر من المناطق الفقيرة نفطياً، حيث تستورد نصف حاجياتها النفطية باستثناء النرويج وبريطانيا ورومانيا^(٤١).

كما أن أوروبا ترغب من وراء هذه الشراكة ضمان أسواق الدول الأفريقية لتصريف المنتجات الصناعية الأوروبية، أما على المستوى الاستراتيجي فإن الدول الأوروبية تروم من هذه الشراكة المحافظة على معاقلها التقليدية في أفريقيا، خاصة فرنسا^(٤٢).

ولتحقيق هذه الأهداف، دعا الاتحاد الأوروبي إلى قيام شراكة تقوم على الندية والمساواة بين الشريكين الأوروبي والأفريقي؛ وذلك من خلال التعاون والتكامل الاقتصادي الذي يعتبر أداة العصر للاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن أهم المشاكل التي ناقشتها قمة القاهرة مسألة الديون الأفريقية الخارجية، وبالرغم ما أعلن بمناسبة قمة أفريقيا – أوروبا من تنازل ألمانيا وفرنسا عن ديونها لفائدة الدول الأفريقية، فإن القمة لم تستطع أن تخرج بحل حاسم لمشكلة المديونية الأفريقية، واكتفت عملياً بإعلان سرت الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الذي فوض رئيس الجزائر وجنوب أفريقيا بالشروع في المفاوضات مع دائني أفريقيا، بهدف تحقيق الإلغاء التام لديون أفريقيا، كما تمّ اعتماد مليار يورو من صندوق التنمية الأوروبي لتخفيف الديون، وذلك في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولقد ربطت أي نجاح لأية مبادرة لتخفيف عبء الديون بمدى تنفيذ التدابير الضرورية للإصلاح الاقتصادي في دول أفريقيا.

إن دول الاتحاد الأوروبي، قد ركزت في شراكتها مع الدول الأفريقية على البعد السياسي، وذلك بدعم حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، بحسب الرؤية الأوروبية، لتحقيق مصالحها الاقتصادية في القارة الأفريقية^(٤٣).

وفي السياق نفسه، اتجهت قمة لشبونة، التي أكدت تفعيل آليات التعاون بين الطرفين، إلى تعميق العلاقات الاستراتيجية ومواجهة تحديات العولمة، خاصة في مجال تدعيم المبادلات التجارية والتحكّم في الهجرة وحماية البيئة، وذلك بمواجهة الصراعات وحل الأزمات الدولية بالطرق السلمية^(٤٤).

(٤١) علي، «النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي»، ص ٧٩.

(٤٢) محمد، المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(٤٣) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ص ٣١٦ - ٣١٧.

(٤٤) محمود معروف، «القمة الأفريقية الأوروبية الثانية تواجه تحديات المستقبل»، سويس إنفو (٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، <http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=8480479>، <key=1197013891000&ty=st&rs=yes>.

ثالثاً: أهمية النفط والتجارة في العلاقات الصينية - الأفريقية

إن موجة الصراع ضدّ القوى الاستعمارية والرغبة في التحرر التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي، تعتبر الركيزة الأساسية التي انطلقت منها العلاقات الصينية - الأفريقية^(٤٥)، وكانت الصين خلال هذه المرحلة تركز على الأيديولوجيا الاشتراكية في علاقتها مع الدول الأفريقية^(٤٦).

وفي إطار سعي الصين الشعبية إلى الاعتراف بها داخل المنتظم الدولي، أقامت علاقات دبلوماسية مع ٤٤ دولة أفريقية مبنية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي^(*) المحددة من طرف الصين^(٤٧).

وإذا كانت العلاقات الصينية - الأفريقية في هذه المرحلة تحكّمت فيها الاعتبارات الأيديولوجية، فإنه بعد نهاية الحرب الباردة تحوّلت السياسة الصينية تجاه أفريقيا من الدعم القوي للاتجاهات الأيديولوجية إلى منهج براغماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات مع الدول الأفريقية^(٤٨).

ففي السنوات الأخيرة دخلت الصين نادي المصدرين العشرة الكبار في العالم، ذلك أن خمس ناتجها الوطني الخام يأتي من المبيعات إلى الخارج، أي ما يعادل ٨٠ مليار دولار، وهذه الظاهرة ليست وليدة ظرفية مؤقتة، بل مرتبطة بتدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الصين منذ عام ١٩٩٣. وبذلك أصبحت الصين مع بداية القرن الحالي المصدر الرابع في العالم للسلع خلف الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، وهناك من يعتقد أنّها قد تصبح الأولى في العالم مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي^(٤٩).

وتماشياً مع هذه المعطيات أصبحت الصين تنظر إلى أفريقيا باعتبارها خزاناً مهماً للموارد الأولية المهمة للصناعة الصينية، خاصة النفط، بالإضافة إلى اعتبارها سوقاً استهلاكية مهمة لتسويق منتجاتها الصناعية. ولهذا أصبحت الصين تتبنى نمطاً جديداً من أنماط تفعيل علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا من خلال المؤتمرات، والمنتديات كأسلوب

(٤٥) طارق عادل الشيخ، «الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن الـ ٢١»، السياسة الدولية، العدد ١٣٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٩٦.

(٤٦) Adama Gaye, «La Chine en Afrique inquiète l'occident», *New Africain*, no. 3 (2008), pp. 8-9.

(*) - الاحترام المتبادل للسيادة والتكامل الإقليمي - عدم الاعتداء من قبل أي طرف على الآخر - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر - المساواة والمصالح المشتركة - التعايش السلمي.

(٤٧) Zeng Qiang, «China-Africa Relations Since the Introduction of FOCAC», *Revue AlMaghreb Al Ifriqui*, no. Special (2008), p. 24.

(٤٨) «دراسة: الصين وأفريقيا»، *آفاق أفريقية*، العدد ٢٣ (٢٠٠٧)، < <http://www.sis.gov.eg/Ar/Pub/africanperspective/issue23/110207000000000002.htm> >.

(٤٩) غسان الغزلي، «التحولات الصينية بعد الحرب الباردة»، *شؤون عربية*، العدد ٣٥ (١٩٩٩)، ص ٧.

للتعاون، وإجراء المزيد من الصفقات بين الطرفين، وهو ما تبين من خلال منتدى التعاون الصيني - الأفريقي الذي تم تأسيسه سنة ٢٠٠٠.

تشير الإحصائيات إلى تطور حجم التجارة الصينية - الأفريقية خلال العقدين الأخيرين، حيث وصلت معدلات تزايد حجم التبادل التجاري إلى ٦, ٤٠ بالمائة في عام ١٩٩٧ بقيمة ٦٧, ٥ مليار دولار، وهي قيمة تجاوزت تلك التي تحققت في عام ١٩٩٠ بـ ٦ مرات^(٥٠). وفي عام ٢٠٠٠ تعدى إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا ١٠ مليارات دولار.

وبانعقاد منتدى التعاون الصيني - الأفريقي في بكين سنة ٢٠٠٠، تم وضع أساس جديد لانطلاق حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي بين الطرفين، ونتيجة لذلك، فقد تضاعفت التجارة بين الصين وأفريقيا، إذ تجاوزت قيمتها ١٠ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠٠٠^(٥١)، وحافظت على معدل نمو بلغ أكثر من ٣٠ بالمائة في السنوات الماضية. وفي عام ٢٠٠٦ بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين ٥٥, ٥ مليار دولار أمريكي، بزيادة ٤٠ بالمائة عن الفترة المماثلة من عام ٢٠٠٥، حيث بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى أفريقيا ٢٦, ٧ مليار دولار أمريكي، بزيادة ٤٣ بالمائة، وسجلت واردات الصين من أفريقيا ٢٨, ٨ مليار دولار بزيادة ٣٧ بالمائة، لتصبح بذلك الصين ثالث أكبر شريك تجاري لأفريقيا بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي^(٥٢).

ومن أجل مساعدة الدول الأفريقية على تنمية اقتصادياتها، استجابت الصين لمطالب الدول الأفريقية بتصحيح الخلل في الميزان التجاري الذي كان يميل إلى صالحها طوال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وذلك بفتح السوق الصينية الضخمة أمام الصادرات الأفريقية من خلال إعفاء ٤٤٠ نوعاً من المنتجات الأفريقية من الرسوم الجمركية^(٥٣).

وقامت الصين بإلغاء ديون مستحقة لها لدى ٣١ دولة أفريقية، وذلك بقيمة ١, ٢ مليار دولار تقريباً (١٠, ٥ مليار يوان)^(٥٤). وفي مجال الاستثمار الصيني في أفريقيا وصل حجم الاستثمارات المباشرة الصينية في أفريقيا عام ٢٠٠٤ إلى ١٥ مليون دولار، كما تم تأسيس ١١٦ شركة صينية خلال عام ٢٠٠٤ حتى أيار/مايو ٢٠٠٥، كما قامت الصين بتنفيذ عقود استثمارية بلغت قيمتها ٦٦ مليون دولار. وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٥ وصلت التدفقات الاستثمارية الصينية المباشرة إلى أفريقيا إلى ١٢٤ مليون دولار، مما رفع الحجم الإجمالي للاستثمارات الصينية في

(٥٠) طارق عادل الشيخ، «الصين وتجديد سياساتها الأفريقية»، السياسة الدولية، العدد ١٥٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ١٥٤.

(٥١) Junior Ouattara, Ridha Kéfi, «Chine, Usa, France, Russie, Le Monde courtise l'Afrique», New Africain, no. 11 (novembre-decembre 2009), p. 6.

(٥٢) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، ص ١٠٣.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٥٤) الشيخ، «الصين وتجديد سياساتها الأفريقية»، ص ١٥٦.

حزيران/يونيو ٢٠٠٥ إلى ٧٥٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٦ بلغت استثمارات الصين ١١,٧ مليار دولار في ٤٩ بلداً أفريقياً. وتوزعت هذه الاستثمارات على التصنيع، والمواصلات، والنقل، والزراعة، والبتروكيماويات، والكهرباء، والاتصالات، والرّي، والتعدين، والسكك الحديد، وغيرها^(٥٥)، فالصين عملت على إنجاز ٦٠٠ كلم من الطرق و٣٠٠٠ كلم من السكك الحديد و٨ محطات كهربائية. وتعدّت إجمالاً المشاريع الصينية في الدول الأفريقية حوالي ٧٠٠ مشروع خلال السنوات السبع الماضية، فضلاً على إلغاء بعض الديون وتقديم القروض الميسّرة وبفوائد تفضيلية^(٥٦).

وفي إطار بحثها عن الموارد الأولية، عملت الصين منذ عام ٢٠٠٠ على تنويع مصادر استيرادها للطاقة، ولا سيّما أن الصين تشتري حالياً ما يعادل ثلث حاجياتها النفطية من الخارج. ويتوقع أن يرتفع المعدل إلى ٥٠ بالمئة عام ٢٠٢٠، وإلى ٨٠ بالمئة عام ٢٠٣٠، الأمر الذي يهدد الأمن الاستراتيجي للصين^(٥٧). وتستورد الصين أكثر من ٢٥ بالمئة من حاجيتها النفطية من القارة السمراء، ومن أبرز الدول التي تستورد منها: الجزائر، أنغولا، والتشاد، والسودان^(٥٨).

وقد اندفع الصينيون منذ عام ٢٠٠٤ نحو التنقيب عن النفط على طول ساحل نيجيريا وموريتانيا، والسودان، والگابون، وأنغولا. وتعدّ الصين اليوم المستورد الأوّل للنفط السوداني والأنغولي، وهي تستورد نحو ٣٠ بالمئة من حاجياتها النفطية من أفريقيا. وهذا ما يجعلها في حالة منافسة مع الولايات المتحدة التي تطمح إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط. ويبدو أن الصين أصبحت تتبع استراتيجية «أذهب حيث يوجد النفط». ففي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وقّعت شركة CNOOC الصينية عقداً بقيمة ٢,٣ مليار دولار للاستثمار في مجموعة من حقول النفط النيجيرية^(٥٩).

ولعل هذا الاختراق الصيني للنفوذ الأمريكي في مناطق تركز النفط في أفريقيا، جاء نتاج استراتيجية مبنية على عدة محاور، منها تقديم المساعدات إلى الدول الأفريقية دون شروط سياسية، وكذلك دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في أفريقيا من خلال مجلس الأعمال الصيني – الأفريقي الذي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، والذي عمل على دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في كلّ من الكاميرون، وغانا، والموزمبيق، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا.

(٥٥) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٥٦) حسين العودات، «التنافس على أفريقيا»، شبكة الصحافة غير المنحازة (١٥ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٧)، <http://www.voltairenet.org/article153691.html>.

(٥٧) مروان قبّلان، «دبلوماسية الصين النفطية واحتمالات الصدام مع أمريكا»، دراسات استراتيجية، العددان ١٩ - ٢٠ (ربيع - صيف ٢٠٠٦)، ص ٢٠٦.

(٥٨) علي، «النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي»، ص ٨٩.

(٥٩) قبّلان، المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

أمام تنامي الدور الصيني في أفريقيا، كان من الطبيعي أن تنظر الدول الغربية إلى ذلك بقلق كبير، وهو ما جعلها توجه مجموعة من الانتقادات إلى الصين، من قبيل أن الصين تدعم نظاماً تسلطية وقمعية، ولا تربط بين قروضها وضرورة احترام حقوق الإنسان، وأنها استعمار جديد للقارة^(٦٠). وهكذا نجد نيكولاس دي كريستوف في عموده المكتوب في جريدة نيويورك تايمز يوجه الاتهام إلى الصين قائلاً: «... إن الصين فعلاً مسؤولة عن تيسير عمليات الإبادة العرقية في دارفور في السودان، إذ إن ٦٠ بالمئة من نفط السودان يصدر إلى الصين وتذهب عوائده إلى دعم الإرهاب»^(٦١).

وختاماً، فإنه سيكون لتطور العلاقات الصينية - الأفريقية مجموعة من التداعيات على القارة الأفريقية، سواء كانت إيجابية، كما تمّ التطرق إليها سابقاً، أو سلبية كالتهديد الصيني للإنتاج الأفريقي من النسيج، إذ تعتبر المنتجات النسيجية إحدى السلع الرئيسية التي تصدرها الصين إلى أفريقيا. ولم يقتصر هذا التأثير على السوق الداخلية، بل امتد الأمر إلى الإضرار بالصادرات الأفريقية من المنسوجات إلى الأسواق الخارجية، إذ إن ارتفاع الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية سيؤثر سلباً في النمو الذي كان من المتوقع أن يحققه الصادرات الأفريقية في هذا المجال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد التوقيع على قانون الفرص والنمو الأفريقي (AGOA) في عام ٢٠٠٠.

رابعاً: اليابان تبحث عن موطئ قدم في أفريقيا

تمثل المصالح الاقتصادية اليابانية محمداً مهماً لسياستها في أفريقيا، وتأتي أهمية هذه المصالح إذا ما عرفنا أن اليابان تعتبر من أكبر الدول الصناعية في العالم، مما يجعلها تحتاج إلى قدر كبير من الموارد الطبيعية لا تتوفر على الأراضي اليابانية، وبذلك، فاليابان تعتبر أفريقيا خزاناً مهماً للحصول على الموارد الطبيعية، كما أنها تعتبرها سوقاً استهلاكية مهمة لتصريف منتجاتها الصناعية في ظل المنافسة الدولية على فتح الأسواق.

ولتحقيق أهدافها الاقتصادية في القارة الأفريقية، اعتمدت اليابان على عدة أدوات من أهمها تقديم المساعدات، ودعم الاستثمارات اليابانية في الدول الأفريقية، كما عملت على تشجيع التبادل التجاري معها.

تعود العلاقات الدبلوماسية اليابانية - الأفريقية إلى سنة ١٩٢٨، إذ خلال هذه السنة بدأت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان ومصر، لكن رغم ذلك فقبل نهاية سبعينيات القرن الماضي لم يكن لليابان أي نشاط دبلوماسي مكثف في القارة الأفريقية، عدا إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول المستقلة حديثاً. ومع بداية استقلال الدول

(٦٠) Adama Gaye, «Partenariat Gagnant-gagnant», *Jeune Afrique*, no. 2392 (novembre 2006), p. 49.

(٦١) روبير ميريديت، **الفيّ والثنين صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ ٣٥٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والأداب، ٢٠٠٩)، ص ٥٥.

الأفريقية خلال أواخر خمسينيات القرن الماضي، افتتحت اليابان أول سفارة يابانية في إثيوبيا عام ١٩٥٨، ثم في غانا ١٩٥٩، ثم في نيجيريا والكونغو عام ١٩٦٠، وخلال بداية السبعينيات من القرن الماضي بدأت اليابان تعمل على دعم تواجدها الدبلوماسي والقنصلي في القارة الأفريقية، وهو ما تجلّى في افتتاح اليابان لأول قنصلية في جنوب أفريقيا في مدينة كيب تاون عام ١٩٨١^(٦٢).

ومنذ سنة ١٩٧٧ أصبحت اليابان تؤدي دوراً مهماً في تقديم المساعدات للدول الأفريقية، إذ إنّها أصبحت دولة رئيسيّة مانحة للمساعدات الرسمية لدول القارة من خلال برنامج للمساعدات كان يهدف إلى مضاعفة المساعدات من أجل دعم التنمية في القارة الأفريقية، فخلال سنة ١٩٧٠ بلغت قيمة المساعدات اليابانية للدول الأفريقية ٤٣، ٨ مليون دولار، لتزداد قيمة هذه المساعدات حتّى بلغت سنة ١٩٨٠ ما قيمته ٣٥، ٣٧١ مليون دولار، كما اتجهت اليابان إلى إنشاء مشاريع في أفريقيا كمشاريع شركة «ميتسوبيشي» (Mitsubishi)، إلا أن ما يمكن تسجيله هو أن الشركات اليابانية كانت حذرة في الاستثمار في الدول الأفريقية ما عدا الدول الأفريقية التي تتوفر على الموارد الأولية^(٦٣).

لكن مع بداية تسعينيات القرن الماضي، ونتيجة للمتغيرات الدولية المتمثلة أساساً في نهاية الصراع الأيديولوجي والتوجه الدولي إلى المنافسة الاقتصادية، بدأت اليابان تأخذ زمام المبادرة السياسية والاقتصادية تجاه بعض المناطق الجغرافية التي كانت إلى عهد قريب بمثابة مناطق هامشية بالنسبة إلى السياسة الخارجية اليابانية، مثل أفريقيا، وإعمالاً لذلك التوجه الجديد، أوفدت اليابان وفداً لمراقبة الانتخابات في ليبيريا بعد تسوية الصراع عام ١٩٨٩، كما أوفدت بعثات حكومية إلى أنغولا عام ١٩٩٢، ونيجيريا عام ١٩٩٧، وفي سنة ١٩٩٣ أوفدت اليابان بعثة عسكرية إلى الموزمبيق، كما أرسلت فرقة عسكرية متكونة من ٤٠٠ جندي إلى رواندا عام ١٩٩٤ في إطار جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام في هذا البلد.

كذلك بدأت اليابان في المساهمة في صندوق منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً، الاتحاد الأفريقي حالياً، لحفظ السلام، ولقد بلغ إجمالي مساهمتها في الفترة ما بين ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ حوالي ٦٠٠ مليون دولار^(٦٤).

وعلى صعيد دعم التنمية في القارة الأفريقية، كان انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا (تيكاد) TICAD (Tokyo international conference on développement in Africa) سنة ١٩٩٣، حدثاً مهماً جسّد بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات اليابانية - الأفريقية، حيث هدفت اليابان من عقد هذا المؤتمر إلى إثارة انتباه المجتمع الدولي تجاه أفريقيا بعد

(٦٢) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ص ٣٤٣.

(٦٣) Julien Kita, «L'Aide publique au développement Japonaise et l'Afrique: Vers un partenariat fructueux?», Centre Asie-Ifri (septembre 2008), p. 16.

(٦٤) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ص ٣٤٣.

الاتجاه إلى تزايد تهميشها مع بداية تسعينيات القرن الماضي، بعد انتهاء الحرب الباردة وتوجه الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم البناء الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية، مما أدى إلى تراجع المساعدات الدولية المقدمة للقارة الأفريقية، بالإضافة إلى تزايد الصراعات الإثنية والعرقية داخل القارة الأفريقية، وما أنتجت من تفاقم أزمة اللاجئين والمشردين في القارة الأفريقية.

وقد شارك في هذا المؤتمر ٤٨ دولة أفريقية و١٢ دولة مانحة وثمانى منظمات دولية. ولقد تبنى المؤتمر «إعلان طوكيو للتنمية في أفريقيا»، وهو بمثابة إطار عام للتنمية أكد أهمية دعم أفريقيا لذاتها من ناحية، والحاجة إلى دعمها من ناحية أخرى.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عقد مؤتمر طوكيو الثاني للتنمية في أفريقيا بمشاركة ٨٠ دولة و٤٠ مؤسسة دولية وبعض المنظمات غير الحكومية، وتبنى المؤتمر خطة عمل طوكيو للتنمية الأفريقية في القرن الحادي والعشرين، التي مثلت إطاراً استراتيجياً يهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين، هما: حفظ معدلات الفقر، وإدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي. ولقد ركزت الخطة على مجالات التنمية الاجتماعية (التعليم، الصحة، ومكافحة الأمراض)، والتنمية الاقتصادية^(٦٥).

ومع بداية الألفية الثالثة، عرفت المؤسسات الدولية ديناميكية جديدة لصالح دعم التنمية في أفريقيا، وبما أن اليابان تعتبر من أهم اقتصاديات العالم، التزمت بالعمل أكثر من أجل مساعدة الدول الأفريقية لتحقيق التنمية وتطوير المستوى المعيشي للشعوب الأفريقية. ففي سنة ٢٠٠٢، وبناء على مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، أعلنت اليابان إلغاء ديونها المستحقة على هذه الدول^(٦٦)، وما تجدر الإشارة إليه هو أن أغلب الدول الفقيرة المثقلة بالديون توجد في القارة الأفريقية.

وفي سنة ٢٠٠٢ نظمت اليابان النسخة الثالثة للمؤتمر الدولي للتنمية في أفريقيا، وخلال هذا المؤتمر أعلنت اليابان عن توجهاتها الجديدة لمساعدة الدول الأفريقية من أجل تحقيق التنمية، وذلك بترسيخ الأمن والسلام. وهذه التوجهات الجديدة في السياسة اليابانية تجاه أفريقيا ترجمت فعلياً بإعلان الوزير الأول الياباني بتخصيص مليار دولار لإعانة الدول الأفريقية خلال ٥ سنوات في قطاع الماء والصحة والتربية^(٦٧).

وبانعقاد الدورة الثالثة لتيكاد في سنة ٢٠٠٨، دخلت العلاقات اليابانية - الأفريقية مرحلة جديدة، بحسب ما جاء في الخطاب الافتتاحي للمؤتمر الذي ألقاه الوزير الأول

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

(٦٦)

Kita, Ibid., p. 19.

(٦٧) «Japan's Action to Promote Investment to Africa: Highlights of the Tokyo International Conference on Investment to Africa», Ministry of Foreign Affairs (Japan) (26 February 2003), <http://www.mofa.go.jp/region/Africa/conf0302/pamphlet.pdf> .

الياباني، الذي أعلن فيه مجموعة من الإجراءات الكفيلة بتقوية الروابط اليابانية – الأفريقية. ومن أهم هذه الإجراءات زيادة المساعدات الممنوحة لدول الأفريقية من طرف اليابان، كما تمّ وضع ٤ مليارات دولار على شكل قروض من أجل تطوير البنيات التحتية في الدول الأفريقية.

يتضح مما سبق أن اليابان تركز في علاقتها مع الدول الأفريقية على الجانب الاقتصادي، وتستخدم في ذلك عدة أدوات أهمها المساعدات الرسمية التي بلغت قيمتها سنة ١٩٩٩ نحو ١٥,٣ مليار دولار، وفي سنة ٢٠٠١ بلغت قيمة المساعدات اليابانية للدول الأفريقية ٨٥٤٧ مليون ين. وفي مجال الاستثمارات المباشرة بلغ إجمالي الاستثمارات اليابانية حتى عام ٢٠٠١ ما قيمته ٥ مليارات دولار، غير أن هذه الاستثمارات ستعرف تراجعاً سنة ٢٠٠٢ بلغت قيمته ١,٢٣ مليار دولار^(٦٨). ومن أهم القطاعات التي تستثمر فيها الشركات اليابانية قطاع النقل، أي البنية التحتية للنقل، كالطرق والجسور والنقل البحري. فقد وصل عدد المشاريع التي استثمرت فيها اليابان في هذا القطاع إلى حوالى ٧٤٥ مشروعاً (من ١٩٥١ إلى ٢٠٠١)، مما جعله يشكل ثلث الاستثمارات اليابانية بمبلغ يقدر بـ ٩٠٣ مليارات ين ياباني. أما القطاع الثاني التي تتوجه إليه الاستثمارات اليابانية فهو قطاع المناجم بقيمة ١٧٢ ين ياباني، وقد أنجزت اليابان ١٣٥ مشروعاً في هذا القطاع، في حين يحتل قطاع الخدمات الاجتماعية المرتبة الثالثة بـ ١١٩ مشروعاً بمبلغ يقدر بحوالى ١٦٣ مليون ين.

ولقد بلغ حجم التجارة اليابانية مع الدول الأفريقية نحو ٤,٥ مليار دولار سنة ٢٠٠١، ومن أهم الدول التي تقيم معها اليابان علاقات تجارية: زيمبابوي، وكينيا، وغانا، وزامبيا. وتصدر هذه الدول المواد الخام الأولية، مثل القطن والمعادن والأخشاب، وتستورد من اليابان الآلات والمعدات الصناعية، كالسيارات^(٦٩).

من خلال كلّ ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن أسباب اهتمام اليابان بالقارة الأفريقية تتجلى في تزايد أهمية القارة الأفريقية على المستوى الدولي بصفة عامة، لغنى القارة بالموارد الطبيعية، خصوصاً بعد تزايد الاكتشافات النفطية فيها في السنوات الأخيرة، غير أن هذا لا يفسر وحده الاهتمام الياباني بالقارة الأفريقية، فاليابان تهتم بالقارة الأفريقية لتؤكد مكانتها باعتبارها قوة إقليمية أساسية في المحيط الآسيوي. كما أنّ اليابان تعتبر أفريقيا مفتاحاً أساسياً لدبلوماسيتها الدولية في إطار رغبتها في تحمّل مسؤولياتها الدولية، خصوصاً إذا علمنا أنّه في السنوات الأخيرة أصبحت اليابان تطمح إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن لتحمل مسؤولياتها على المستوى الدولي.

(٦٨) Anne Androuais, «Japon et Afrique: La Genèse des relations économiques», *Afrique Contemporaine*, no. 212 (hiver 2004), p. 121.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١١٩.

خاتمة

من خلال كلِّ ما سبق، يبدو أن عصر أفريقيا الذي تحدّث عنه الكثير بدأ مع مطلع القرن الحالي، فالقارة الأفريقية التي عانت ويلات الاستعمار الغربي، وما خلفه من تهميش سياسي ونهب اقتصادي من قبل القوى الأوروبية، تشهد الآن اهتماماً كبيراً من القوى الكبرى، وتنافساً مشتداً للحصول على موطنٍ قدم فيها. فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلاً على بعض الدول الآسيوية كالصين واليابان، كلها تتبارى في القارة الأفريقية التي تتوفر على عناصر ومقومات كثيرة تجعلها مطمئناً للآخرين.

إن تنافس القوى الكبرى على ثروات القارة الأفريقية، لا شك في أنه سيلقي بظلاله على مستقبل القارة بأكملها، ولهذا فإنه من أهم الانعكاسات الإيجابية لهذا التنافس هو أنه سيعطي للقارة الأفريقية فرصة الانفتاح على مختلف القوى الدولية، وبذلك ستتخلص دول القارة من الارتباط الكبير بالدول الغربية، كما إنَّ هذا الاهتمام الدولي سيوفر رساميل للاستثمار في تطوير البنية التحتية للقارة التي تركز عليها القوى الدولية، ولكن ذلك ليس في سبيل تطوّر القارة الأفريقية، ولكن من أجل تسهيل استغلال الثروات التي تتركز بها القارة. أما عن انعكاس التنافس الدولي على الاستقرار السياسي في القارة، فيمكن القول إن هذا التنافس قد أدى إلى حدوث تأثير مزدوج في الاستقرار السياسي والأمني في القارة، حيث أدى إلى تسوية بعض الصراعات وإثارة وتصعيد البعض الآخر منها.

ولكن إذا كان هذا التنافس سيمنح فرصة للقارة الأفريقية لتطوير بنياتها التحتية، فإن هذا المعطى سيجعل القارة الأفريقية تحت رحمة الشركات الأجنبية الكبرى، لأن هذه الشركات ستمارس أقصى ما يمكن من استنزاف الثروات الطبيعية للقارة، وذلك لتحقيق أقصى ما يمكن من ربح، فضلاً على الصفقات المشبوهة التي سيتم عقدها مع هذه الشركات دون مراعاة أهداف ومتطلبات الشعوب الأفريقية، وهو ما يبرز من كون أغلب الدول الأفريقية النفطية تعاني صراعات على السلطة وعلى تقاسم الثروات. كما إنَّ هذا التنافس سيجعل القارة سوقاً استهلاكية للمنتجات الصناعية الآتية من الخارج، ومن ثم لا يمكن التفكير بشكل إيجابي في تطوير البنيات الصناعية للدول الأفريقية.

وفي الأخير، نخلص إلى أن هذا التنافس الدولي في القارة الأفريقية ستكون له انعكاسات إيجابية وانعكاسات سلبية، تقتضي بالضرورة التوفيق بين هذه الانعكاسات لتطوير القارة وتحقيق متطلبات الشعوب الأفريقية في التنمية الشاملة، وهذا المطلب لن يتحقق إلا من خلال تنسيق المواقف بين الدول الأفريقية لتتجاوز مع القوى الدولية المتنافسة في أفريقيا، وهو ما يقتضي تطوير آليات اشتغال منظمة الاتحاد الأفريقي حتى تسير متطلبات القرن الحالي □